

بدائل

خبز وهلح

التعاونية مرآة المجتمع

رامح زريق

تزايد عدد التعاونيات الزراعية والريفية في لبنان خلال السنوات الأخيرة حتى أصبح لكل عائلة وقرية وطائفة تعاونيتها الخاصة.

لا يعود هذا التكاثر إلى انجذاب اللبنانيين العفوي نحو العمل التعاوني، بل إلى طبيعة التنمية الريفية في لبنان، حيث لُزمت الدولة مكافحة الفقر لمنظمات تنموية تتمول من وزارات خارجية البلدان الصديقة: كالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وإيران.

فهذه المنظمات تأتي حاملة ميزانيات كبيرة بهدف توزيعها على الجهات الناشطة، وتشترط منحها وجود تعاونية تتواصل من خلالها مع المجتمع المحلي. نتيجة لذلك، انتشر فجأة مفهوم النشاط التعاوني في لبنان، وبنيت في الأرياف مئات التعاونيات التي كان عمرها أقصر من عمر أزهار الربيع، بعدما منبت بفشل ذريع.

وإذا عدنا إلى أسباب هذا الفشل، فسندج أن إحدى المشكلات الأساسية تكمن في أن التعاونيات في لبنان تمثل مرآة للمجتمع المحلي بكل صراعاته وعلاقات القوة التي تميزه، بما فيه التسلسل العائلي والطبقي والطائفي على مراكز النفوذ. فالفشل لا يتعلق بعجز اللبناني عن التعاون، لأن أهل الريف يتعاونون تلقائياً في الأزمات، أي عند الحاجة الملحة، مثل إعمار مدرجات حجرية على سفح الجبال قد يكون جرفها السيل، أو ترميم سطح منزل دمرته العاصفة. إلا أن معظمهم، ببساطة، يفضل الفصل بين المشروع التجاري ومفهوم التكافل الاجتماعي.

قد يكون حان الوقت لتغيير العادات السائدة ولتصحيح الفشل الذي وقعت فيه الحركة التعاونية. إلا أن هذا التغيير يحتاج إلى بناء القدرات البشرية لدى التعاونيات قبل مدها بالدعم المالي والمادي، بهدف تطوير إطار عمل أكثر تلاؤماً مع الضرورات التنموية، تصبح من خلالها التعاونيات أداة لتغيير الواقع السياسي والاجتماعي لا لتكريسه.

التعاونيات الزراعية: محاولات ناجحة ولكن...

نسائية. فكفاءة المرأة غير كافية، على ما يبدو، لتمثل في إدارة التعاونية التي تنشط فيها، إذا افتقدت إلى دعم القوى السياسية والعائلية. نسبة مشاركة النساء وتمثيلهن في التعاونيات الزراعية ضئيلة جداً بسبب الأدوار الثانوية التي يشغلنها في هذا القطاع، وافتقارهن إلى الموارد المالية، وعبء مهماتهن المنزلية، ناهيك بالتقاليد الثقافية التي تحد من حرية الحركة...

وقد شرحت لنا ناتالي شمالي، منسقة مشروع تمكين المرأة في مجموعة الأبحاث والتدريب (C.R.T.D.A)، أن بعض النساء انفصلن من تعاونياتهن من أجل تأسيس تعاونيات إنتاجية نسائية (متواضعة في الحجم). ثمة 125 تعاونية نسائية اليوم وفق C.R.T.D.A، الأمر أدى إلى خلق فرص عمل للعديد من النساء، وتمكين المرأة اقتصادياً وإثبات ذاتها اجتماعياً. واجهت التعاونيات النسائية العديد من التحديات، كالصعوبة في التعامل مع التجهيزات، التنظيم وإنجاز المعاملات القانونية والحسابية، التعامل والتفاوض مع الجهات الحكومية، الممولين، التعاونيات الأخرى، الخ... لكن عدداً من النساء أثبت نجاحاً يتجاوز هذه العقبات من خلال التجربة، إضافة إلى الدورات التدريبية التي قامت بها بعض المنظمات غير الحكومية. في الواقع، تتخطى أهمية هذه المشاريع موضوع تمكين المرأة اقتصادياً لتطال موضوع دعم المنتجات الصحية، الطبيعية، والقرائية، ونقلها إلى الجيل الشاب. تتحمس ليا وهبة، الفتاة العشرينية من جمعية «Slow food Beirut»، وهي تسألني «مين بعدو بيسمع بالفريكة اليوم مثلاً؟»، مفسرة فوائد دعم صغار المنتجين وتسويق منتجاتهم.

يبقى أن الواقع ليس دائماً بهذه المثالية. فعلى أهمية بعض التعاونيات، تكمن المشكلة الأكبر في عدم تبلور وعي مطلب جماعي من خلال تأسيس اتحاد نقابات وتعاونيات زراعية تمثل قوة ضغط تفرض مطالبها على الدولة.

فقد ارتفع عدد التعاونيات كثيراً، مع بداية «عصر التمويل» ومعه التعاونيات الوهمية.

في المبدأ، «التعاونية» ليست شركة خاصة تبغي تعظيم الربح، وليست في الوقت نفسه جمعية لا تبغي الربح. إنها، كما عرّفتها توصية منظمة العمل الدولية الرقم 193، «جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معاً طواعية لتحقيق احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة ملكية جماعية ويشرف عليها ديموقراطياً».

في حقبة الليبرالية، استغنت الدولة عن دورها في إصلاح القطاع الزراعي عبر بلورة سياسات عامة تدعم القطاع التعاوني وتمكنه من دخول الأسواق وتصريف الإنتاج، ممّا فتح الباب أمام المعونة الأميركية والاتحاد الأوروبي ومؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من منظمات غير حكومية لضخ أموالها في تعاونيات القرى الريفية.. كما سمحت للعديد من الريفيين بتأسيس تعاونيات بغرض الاستفادة من هذا التمويل، ليس إلا.

وإضافة إلى عدم فعالية العديد من هذه التعاونيات والتبعية تجاه الممولين، يعاني هذا القطاع من سيطرة الأحزاب السياسية عليه وإعادة تكريس توازنات القوى داخله، وهو ما يحد من تأسيس المزارعين الناشطين للتعاونيات أو النقابات. حدثنا خليل عليق، المدير الميداني لمشروع «أرض وناس» - الجامعة الأميركية في بيروت، عن المزارع «أبو قاسم» الذي اشتهر بزراعة الزعتر وتصنيعه في زوطر الشرقية والغربية تحت اسم «زعتر زوطر». فلمواجهة صعوبات هذه الزراعة، من إيجاد أسواق تصريف وخفض تكلفة المواد الأولية، فكر بتأسيس تعاونية - نقابة لمزارعي الزعتر، لكنه سرعان ما تراجع عن هذه الفكرة حين بدا له أن «شبيحة الأمر الواقع» سيسيطرون عليها قبل أن تولد. هذا الواقع يفسر جزئياً سبب ابتعاد العديد من النساء عن التعاونيات الزراعية المختلطة وتأسيس تعاونيات إنتاجية

كارول كبراج

1200 تعاونية، الأغلبية الساحقة منها زراعية. لـ200 ألف مزارع ولقطاع لا تتخطى نسبته 6% من إجمالي الناتج المحلي. هل لاقي العمل التعاوني تجاوباً إلى هذا الحد؟ تاريخياً، أنشئت أولى التعاونيات، كمعظم المؤسسات الأخرى، على يد الانتداب الفرنسي للسيطرة على المجتمع المحلي. بدأت المرحلة الأولى مع تأسيس أول تعاونية زراعية عام 1937 في بلدة العبادية، تحت حكم القانون العثماني لتنظيم الجمعيات الأهلية. انتشرت فكرة التعاونيات في باقي المناطق مع المساعدات الممنوحة للتعاونيات الزراعية من وزارة الزراعة. وبدأت المرحلة الثانية مع انطلاق المشاريع التعاونية في الستينيات بإطار قانوني ينظم التعاونيات (قانون 1964). أما اليوم،

في أول يوم سبت من شهر تموز، يحتفل العالم باليوم العالمي للتعاونيات. وفي لبنان، شهد هذا القطاع أخيراً «تضخماً» من حيث العدد، دون تغيير واقع القطاع الزراعي بشكل ملحوظ. تلقي صفحة «بدائل» الضوء على واقع التعاونيات الزراعية عموماً، والنسائية منها خصوصاً

استقلالية | ليس للتعاونيات مردود مادي وحسب، بل إنها تسهم أيضاً في تغيير نمط حياة النساء الريفيات وإعطائهن استقلالية نسبية



إضاءة

من حلة السميد والفريكة

القمح المحمص يفترش الطاولة. تتحلق عشر نساء حوله، يفرزونه ويزلن منه مخلفات التحميص، من قطع خشبية صغيرة وأحجار تغفل عنها العين وتكسر الضرس سهواً... يتحادثن بشأن أحوالهن مع برودة الصباح، وهن منهنكات في العمل. إنها الفريكة، الأكلة الجنوبية - الفلسطينية التي تكاد تختفي عن موائدنا. وهن نساء تعاونية دير قانون الجنوبية اللواتي يصنعن المرببات على أنواعها، العصائر، والمقطرات الصحية، واللواتي اشتهرن بتصنيع ملة السميد، الكعكة المصنوعة من البرغل والطحين والسمسم وزيت الزيتون... كعكة استخدمت تاريخياً لسد جوع زوار الحج في طريقهم إلى مكة. بدأ المشروع عام 1998 بعدما خضعت بعض النساء لدورة تدريبية على الطريقة الصحية لتصنيع هذه المنتجات البلدية. بعد أربع سنوات،

تبلورت فكرة التعاونية الإنتاجية بعدما أصبح تطوير الإنتاج يحتاج إلى تجهيزات وماكينات لم يكن قادرات على شرائها. وتأسست التعاونية رسمياً عام 2005 مع 25 عضوة بمساعدة YMCA، المجلس الأعلى للجنوب، والبلدية التي خصصت لهن

مكاناً للعمل. أهمية هذه المنتجات أنها بلدية تراثية، من دون مواد حافظة، وتخضع لمواصفات صحية عالمية اكتسبت النساء معرفتها بها خلال دورات تدريبية. تشرح رئيسة التعاونية دعد إسماعيل، المدعومة سياسياً من القوى المسيطرة في دير



نساء تعاونية دير قانون

قانون، أن «المشروع لم يهدف فقط إلى تمكين النساء اقتصادياً من خلال تأمين الأرباح، بل له فائدة صحية بإيجاد بدائل عن منتجات السوق التجارية، تصريف محاصيل المزارعين وتحريك الدورة الاقتصادية في منطقتنا».

أما أم رواد، عضوة في التعاونية، فتحدثت عن تغيير نمط حياتها ونوعيتها بعدما بدأت العمل بدوام كامل في التعاونية. تسارع إلى طمانتي إلى أنها قادرة على التوفيق بين البيت والعمل، شرط أن تنظم حياتها التي لم تعد تسمح لـ«الصباحيات» اليومية! علاقتها مع زوجها وأولادها اختلفت عندما أصبحت تشارك في الإنفاق. فتؤكد ببسمة لم تفارق وجهها أن «التعاونية مش بس هون، بالبيت كمان، زوجي وولادي تعاونوا معي بالمهمات المنزلية».

بدورها، تؤكد أم حسن أهمية الاستقلال المادي في العائلة «مهما

كان الزوج كريماً، مش هون القصة». لكنها أضافت أهمية هذه التعاونية في إعادة الأوصال بين نساء الضيقة من خلال العمل المشترك. إنهن متفقات على تقسيم الأرباح بطريقة متساوية وعادلة. يسجلن في دفتر ساعة بدء العمل وانتهائه، ويتقاسمن الغلة آخر الشهر، حسب الأرباح الصافية للمبيعات. يتراوح مدخول النساء المداومات من 150 إلى 250 ألف ل ل شهرياً... مبلغ متواضع ربما، لكنه يسد حاجة ويخلق نوعاً من الاستقلالية النسبية، وإعادة توزيع الأدوار في العائلة توزيعاً أكثر تساوياً.

وعند سؤالهن إذا كن يسمجن بانضمام رجال إلى تعاونياتهن، هزت الريفيات رأسهن ليعلن عن قبول الفكرة، شرط أن تبقى التعاونية للتعاون بالفعل لا للسيطرة. ثم تستدرن إحداهن قائلة: «بس هني ما بيشتغلو شغلنا».

كارول...